

تقنيات حساب وتقييم الخزينة في المؤسسة الاقتصادية

Treasury Calculation and Valuation Techniques

ط.د: بلعباس نابي سيد أحمد*

جامعة البليدة - الجزائر

ahmed1983bns@gmail.com

Received: 12/04/2018

Accepted: 26/05/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

من خلال هذا البحث حولنا إظهار الدور الفعال التي تلعبه وظيفة الخزينة في المؤسسة الاقتصادية عبر تقنيات وأدوات تعتمد عليها علوم التسيير المالي، هذه التقنيات لها أهمية كبيرة في تسيير الخزينة والتي بها تسعى المؤسسة إلى تجنب العسر المالي في خلال مراحل حياتها، والذي قد يصيبها إن أهملت هذا الجانب واهتمت إلا بالجانب المحاسبي والإنتاجي، أو بالعكس التوظيف المالي الجيد في حالة اليسر المالي.

ولقد شملت هذه الورقة البحثية تقنيات حساب وتقييم الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لما لها من أهمية على التوازن المالي في المدى القصير، حيث أن كل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة والمتعلقة بكل جوانب نشاطها ينعكس أثرها المباشر على الخزينة. هذه الأخيرة تعتبر صورة تترجم فيها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الخزينة، المؤسسة الاقتصادية، العسر المالي، اليسر المالي، التوازن المالي.

تصنيف G00,G20:JEL

Résumé:

A travers cette recherche nous avons essayé de démontrer le rôle efficace que peut jouer la fonction de la trésorerie dans une société économique grâce aux techniques propres aux sciences de gestion financière, ses techniques dans l'importance est prouvé dans la gestion de la trésorerie, puisque à travers ses techniques la société peut éviter toutes difficultés financières.

* المؤلف المرسل: ط.د: بلعباس نابي سيد أحمد ، الإيميل : ahmed1983bns@gmail.com

Cette recherche à englobé toutes les techniques de calcul et d'appréciation de la trésorerie dans la société économique, et pour cause, l'importance que joue sur l'équilibre financier à cours terme, puisque toutes les décisions prises par la société et qui concerne ses activités reflètent directement sur la trésorerie, cette dernière est considéré comme une image sincère et fidèle qui traduit toutes les opérations de la société.

Les mots clefs: *Appréciation de la trésorerie, la société économique, déficits financiers, aisance financière, l'équilibre financier.*

Jel Classification Codes: G00,G20

1. مقدمة:

إن من أهم مفاهيم وأهداف التسيير المالي في المدى القصير هو محاولة التحكم في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبغية الوصول بالمؤسسة الاقتصادية إلى حالة الملاءة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وتوفير السيولة اللازمة في كل وقت وبأقل تكلفة ممكنة، والمهم في ذلك أيضا التوظيف المالي المنتج.

ولتحديد هذا الوضع لابد من وجود تسيير فعال داخل المؤسسة وذلك باستعمال تقنيات وأساليب فنية إدارية تمكنها من التحكم في محيطها الداخلي من جهة والتأقلم مع المحيط الخارجي من جهة أخرى، وبالتالي العمل على مواجهة جميع المشاكل والعراقيل التي يمكن أن تواجه المؤسسة في ظل المنافسة الاقتصادية الحادة، ويرجع ذلك إلى درجة المرونة التي تتميز بها المؤسسة. وهذا ما يدعونا للتعرف أكثر على العامل المتحكم في هذه المرونة ألا وهي الخزينة، والتي تعبر عن التدفقات النقدية الحقيقية الناتجة عن كل الأنشطة المحققة من طرف المؤسسة والتي لها مكانة مهمة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة في التسيير المالي.

لذلك كانت إشكالية بحثنا تدور حول ماهي التقنيات الحديثة لحساب وتقييم الخزينة في المؤسسة الاقتصادية؟.

وبغية الإلمام بالموضوع والإجابة عن التساؤل المطروح ارتأينا إلى تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

- مفاهيم أساسية حول الخزينة.
- كيفية حساب وتقييم الخزينة.
- تدفقات الخزينة.

2- مفاهيم أساسية حول الخزينة:

يعتبر تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية وسيولتها المالية، من أهم المهام الرئيسية التي يتولها أمين الخزينة، حيث يقوم بدراسة مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية والتسيير المالي بالخصوص، ونظرا لهذه التعقيدات فإن تسيير الخزينة وتحديد رصيدها تعتبر من أهم الوظائف في المؤسسة لما لها من ضرورة تقنية لمواجهة العسر المالي، ولما لها من أهمية أيضا في الحكم على القرارات المتخذة من طرف المسيرين الماليين والمدراء في المؤسسة، وتبني سياسات مالية فعالة في مجال الاستثمار.

2.1- مفهوم الخزينة:

تؤدي دراسة رأس المال العامل واحتياجاته، إلى دراسة السيولة التي تسعى بالخزينة وهي التوازن الحالي، وتعتبر من أهم دلائل التوازن المالي لجمعها للتوازنين السابقين للمدى الطويل والمتوسط (أكثر من سنة وبين سنة وعدة أيام)، فهي تمثل الأموال الجاهزة التي تمتلكها المؤسسة وتتصرف فيها في أي لحظة، وذلك لأن رأس المال العامل لا يضمن للمؤسسة المرونة الكافية لتسديد التزاماتها. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 77) كما يمكن تقديم على ضوء التعريف الذي سبق، عدة مفاهيم أخرى للخزينة أهمها:

"الخزينة هي مجموع الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية". (بوشاشي بوعلام، 1997، صفحة 110)

"الخزينة هي الفرق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة المرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (البنوك والمساهمون...) لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالتدفقات الخارجة (أجور المستخدمين، تسديد الديون والضرائب...)". (بخلوة باديس، 2001، صفحة 10)

"الخزينة هي الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية، وهي بذلك تعني أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها". (A. Capiez, 1994, p. 44)

"الخزينة هي الفرق أيضا بين مجموع الموارد التي تمول النشاط ومجموع الاحتياجات الضرورية لهذا النشاط، فهي تعرف إذن بأنها الفرق بين رأس المال العامل الدائم (الصافي) واحتياجات رأس المال

العامل. وبالتالي فالخزينة ليست احتياجا ولكن فائضا وفي حالة العجز في الخزينة يغطي هذا العجز عن طريق القروض البنكية". (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 77)

ومن هذه المفاهيم كلها ندرك أن الخزينة هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، ومن هذا نستنتج أن الخزينة هي الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها، وتمثل الخزينة الفائض أو العجز بعد تمويل الاستثمارات وكذا احتياجات التمويل المتعلقة بالنشاط.

2.2.- العناصر المكونة للخزينة:

يتم تحديد العناصر المكونة للخزينة انطلاقا من الميزانية المالية، وعليه فإن الخزينة تتكون من عناصر الأصول وعناصر الخصوم، والتي يمكن عرضها كما يلي:

أ- عناصر الأصول: هي الأصول المتاحة في فترة قصيرة، والتي يمكن أن تستعملها المؤسسة في تمويل احتياجاتها، وتتكون من: (إسماعيل عربايجي، 2004، صفحة 252)

- الأوراق التجارية: هي عبارة عن أوراق قابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود (هوام جمعة، 2002، صفحة 185) ومعنى ذلك أن الأوراق التجارية هي تلك السندات الإذنية التي تصدرها المؤسسة مقابل فائدة معينة تدفعها للمشتريين القائمين بعملية الشراء (محمد الصيرفي، 2008، صفحة 479) وتعتبر من أهم وسائل التمويل التي تستعملها المؤسسة من أجل توفير السيولة في خزنتها، وهذا بواسطة الاتصال ببنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمها وبالتالي تحصل المؤسسة على قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمة التي قدمها كأجر العمل (O. Boukhezar, 1983, p. 146)

- الودائع لأجل: تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، فخاصية التوظيف تعطي للمؤسسة الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بينما خاصية السيولة تعني أن المدة التي تبقاها الوديعة في البنك ليست بالطويلة، بالإضافة إلى وجود إمكانيات سحبها في أي وقت ولكن بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية مثل الإخطار المسبق. (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 27)

- الحسابات البريدية الجارية والمصرفية: هي الأموال الجاهزة التي يتاح للمؤسسة التصرف فيها في أي وقت وحسب شروط متفق عليها بين المؤسسة والبنك، وتتمثل في: (حساب الصندوق والحساب البريدي الجاري...). (O. Boukhezar, 1983, p. 148)

- **سندات الخزينة:** وهي عبارة عن سندات حقوق متداولة تصدرها المؤسسة من أجل توفير السيولة خارج السلك البنكي، عمليا مدة حياة سندات الخزينة قصيرة (لمدة سنة أو أقل) وبمعدل ثابت وعند حلول موعد الاستحقاق يتم تسديد قيمة السند مضافا إليه الفائدة المحددة. وبالتالي فالسند هو ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها. (G. Langlois, M. Mollet, 2011, p. 235)

- **سندات الصندوق:** هو التزام مكتوب من طرف المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (مبلغ القرض) في تاريخ الاستحقاق، وقد يكون هذا السند محرر باسم الشخص أو لأمره أو لحامله، ومدة السند لا تتجاوز 12 شهراً، ويمكن لحامل السند قبل انقضاء المدة أن يقدمه إلى البنك للخصم، إذا احتاج إلى السيولة قبل تاريخ الاستحقاق. (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 35)

ب- **عناصر الخصوم:** هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة الاقتصادية بمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون المستحقة، وتتمثل أساسا في: (إسماعيل عربايجي، 2004، صفحة 252)

- **تسهيلات الخزينة:** هي عبارة عن قروض تمنح من قبل البنك للمؤسسة التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والتي ممكن أن تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، ومن هنا يمكن القول أن هدف هذه التسهيلات هو تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرص تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة. وعادة ما يلجأ إلى هذه التسهيلات في نهاية الشهر أين تكثر وتتعدد مدفوعات المؤسسة مثل: (أجور العاملين، تسديد بعض المصاريف والفواتير...). (أحمد بوراس، 2008، صفحة 40)

- **السحب على المكشوف:** وهي طريقة تمويلية يمنحها البنك للمؤسسة التي عادة ما تكون من عملائها الدائمين، يسمح من خلالها لهذه المؤسسة القيام باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك، بعبارة أخرى أن يصبح رصيدها لدى البنك مدينا لمدة زمنية متفق عليها عادة ما تتراوح بين 15 يوما إلى سنة. ويستعمل السحب على المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة وللإستفادة من بعض الظروف الاقتصادية التي قد يتيحها السوق ك شراء بعض السلع بكميات كبيرة نتيجة لانخفاض سعرها. (أحمد بوراس، 2008، صفحة 39)

- **السلفات المصرفية:** هي علاقة اتفاق بين المؤسسة والبنك المتعامل معها، ويمكن لهذا الأخير (البنك) أن يسمح للمؤسسة بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في حسابها، ولكن بشروط متفق عليها من الطرفين وبمعدل فائدة مرتفع. (G. Noel, C. Genvieve, 1981, p. 37)

3.2- أهمية الخزينة:

تعتبر الخزينة من الوظائف المهمة وعنصرا حاسما في حياة المؤسسة حيث أن مستوى الخزينة يعبر عن قدرتها على مواجهة كل التزاماتها خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال والتمويل الذاتي، وهي بذلك المصب الذي تتجمع فيه كل التدفقات النقدية الحقيقية من وإلى المؤسسة، وبالتالي فهي المرآة العاكسة لكل القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة كما تعتبر المحدد الرئيسي لكفاءة الإدارة المالية.

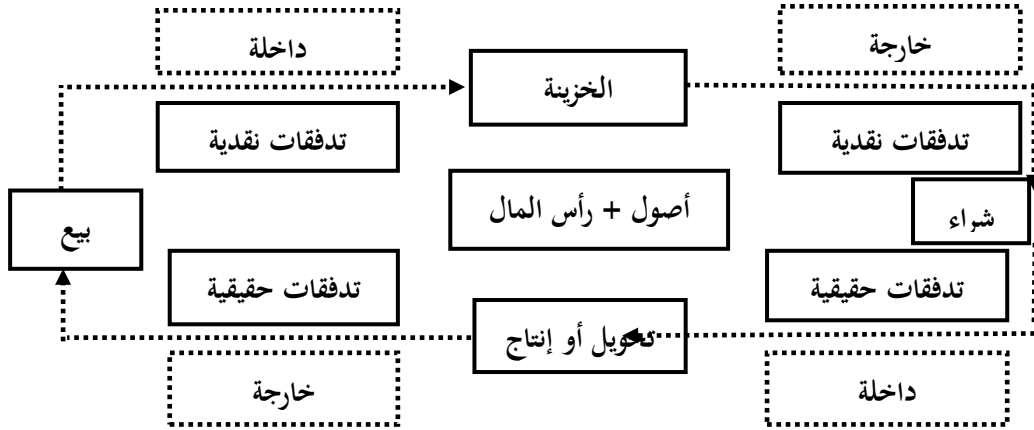
ومن الأمور المهمة والأساسية في الحياة الاقتصادية تواجد نقد لدى المؤسسة في الخزينة، وإن اختلفت كميته من وقت إلى آخر تبعا للظروف الاقتصادية، والنقد شأن أي أصل متداول يجب الاعتدال فيه، فإذا زاد رصيد النقد فقد يؤدي ذلك إلى تعطيل جزء من الأموال، وإذا انخفض الرصيد النقدي عن الحدود المطلوبة فقد تعجز المؤسسة عن سداد التزاماتها. (المتولي سند عرفه، بدون سنة، صفحة 289)

أ- الخزينة وعلاقتها بالتسيير المالي: يمكن تعريف التسيير المالي على أنه الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المؤسسة، ويعتبر التسيير المالي الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها، ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد. (محمد الصيرفي، 2008، صفحة 13) ومن جهة أخرى تعتبر الخزينة مؤشرا محوريا وأساسيا، بحيث تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية لتمويل عملياتها وأنشطتها وضمان إستمراريتها وبقائها، وتمثل الخزينة أحد أهم مؤشرات التسيير المالي في المدى القصير (وذلك بإمكانية قياس اليسر المالي) وخاصة على المدى البعيد (وهذا من خلال قياس احتياجات التمويل في المؤسسة). كما تعتبر الخزينة كمقياس لقدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بديونها في المدى القصير، وذلك بمعرفة مدى ورصيد الخزينة. (J.Y. Eglem, A. Mikol, 1992, p. 576) إذا نستنتج أن الخزينة هي إحدى الوسائل المهمة والأساسية لعمل المسير المالي خاصة في تحديد الاحتياجات والاستحقاقات، وهذا لما توفره الخزينة من أدوات ووسائل مالية التي تكون المؤسسة بحاجة إليها.

ب- دور الخزينة في المؤسسة الاقتصادية: يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به. ويتم هذا الاندماج (للعوامل الإنتاج) بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية (سلع وخدمات)، وأخرى معنوية، وكل منهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر، إذ تتمثل الأولى في الوسائل والمواد

المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى (ناصر دادي عدون، 1998، صفحة 14) ويرتكز نشاط المؤسسة على نشاط إنتاجي وتبادلي،

ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي:



المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

التعليق:

من خلال الشكل رقم (01) يتضح، أن أي تدفق مادي أو معنوي في اتجاه معين (إلى الداخل أو الخارج) يقابله تدفق نقدي معاكس، وهذه التدفقات ليست عفوية بل هي نتيجة لمجموعة متشابكة من العلاقات التقنية والاقتصادية داخل المؤسسة.

ولكي تستطيع المؤسسة تسيير هذه التدفقات (التي قد يكون جزء منها منتجات داخلية) يجب أن تتوفر على هياكل ومصالح لتسيير ومراقبة هذه العلاقات من أجل تحديد تكاليفها وإيراداتها (وهذا هو موضوع المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية)، أما حركة التدفقات النقدية فهي تتميز بالدقة ويجب أن تجري بصفة منظمة بحيث تسمح باستمرار نشاط المؤسسة وفي ظروف ملائمة، ولا تكون مراقبة هذه التدفقات النقدية والحكم على السياسات المتخذة فيها إلا بواسطة مصلحة مكملة لمصلحة المحاسبة المحددة للتكاليف والإيرادات، وهذا هو موضوع التسيير المالي الذي يتخذ الخزينة كأساس ودعامة له بحيث تلعب الخزينة دورا هاما في المؤسسة الاقتصادية من حيث التحكم في التدفقات النقدية.

4.2.- أسباب عجز الخزينة:

من خلال ما سبق، نحاول سرد السيناريوهات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة حسب المنظور الوظيفي، وهي خمس حالات أساسية، كما يمكن إضافة حالة سادسة: (إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، صفحة 92)

- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة: يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل (كالإتمادات البنكية الجارية) الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.

تتم معالجة هذا الوضع بتصحيح الخطأ عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها التنازل عن جزء من الاستثمارات أو الحصول على قرض طويل الأجل، وذلك لتصحيح مسار رأس المال العامل.

- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه: إذا قدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية فإن ذلك يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث العجز في الخزينة.

يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية والصناعية على حصة سوقية تناسب وإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال: في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي والذي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح أجال طويلة للعملاء وأيضاً قبول أجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تآكل رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة. ولتفادي الوقوع في هذه المشاكل على المؤسسة أن تضمن بشكل فعال وبطرق علمية دقيقة مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

- حالة الخسائر المتراكمة: إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي.

- لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة وذلك على مستويين: (إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، صفحة 93)
- مستوى داخلي: وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة.
 - مستوى خارجي: وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.
 - حالة تدهور في النشاط (انخفاض في رقم الأعمال): في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.
 - حالة إفلاس عميل مهم: إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد، فإن أي تغير في وضعيته المالية لها آثار مباشرة على وضعية المؤسسة، مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال وننتقل إلى حالة تدهور في النشاط.
- إن كلا الحالتين السابقتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب وتغيير النشاط. خلاصة القول فإنه للخروج من هذا المأزق والذي يتمثل في حالة العجز في الخزينة، فما على المؤسسة إلا تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات، ومحاولة تنبأ في العلاقة الدائنية مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

3. كيفية حساب وتقييم الخزينة:

يتم التحليل المالي للمؤسسة باستعمال العديد من الأدوات والوسائل، وحتى يتمكن البنك من أخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية يجب أن يستعمل على الأقل الميزانية المالية لثلاثة سنوات متتالية، وأيضا جدول لحسابات النتائج الموافقة.

تكمن أهمية هذه الوثائق في إعطاء معلومات عن تطور نشاط المؤسسة حتى يكون التحليل موضوعيا، وأهم التقنيات المستعملة في التحليل المالي نجد مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في (مؤشر رأس المال العامل، مؤشر احتياجات رأس المال العامل ومؤشر الخزينة).

1.3.- رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل الدائم (الصافي) من المؤشرات الرئيسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه "هامش الأمان" الخاص بالمؤسسة، وذلك لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الأجل. وبالتالي فإنه يظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والتي تكون قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها لظروف. (مبارك لسوس، 2004، صفحة 31)

"كما يعرف رأس المال العامل الدائم على أنه حصة الأموال الدائمة التي يتم امتصاصها عن طريق تمويل القيم الثابتة والذي يكون جاهزا لتمويل الاحتياجات المرتبطة أو المتعلقة بدورة الاستغلال". (محمد الزين خاف ربي، 2002، صفحة 202)

"ويمكن أيضا تعريف رأس المال العامل الدائم على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (المتتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل الدائم موجبة، وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة". (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 147)

- حساب رأس المال العامل: ويمكن حساب رأس المال العامل، وهذا حسب الطرق التالية: (مبارك لسوس، 2004، صفحة 34)

- من أعلى الميزانية (على المدى البعيد): ويحسب وفقا للعلاقة التالية: العلاقة (1)

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

وبتعويض الأموال الدائمة بالعلاقة التالية: $\text{الأموال الدائمة} = \text{الخصوم} - \text{الديون القصيرة الأجل.}$

وبتعويض الأصول الثابتة بالعلاقة التالية: $\text{الأصول الثابتة} = \text{الأصول} - \text{الأصول المتداولة.}$

- من أسفل الميزانية (على المدى القصير): ويحسب وفقا للعلاقة التالية: العلاقة (2)

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل.}$$

- التفسير المالي لرأس المال العامل: يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن المالي في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان.

- العوامل التي تغير في حجمه بالزيادة: من أهم العوامل نجد: (مبارك لسلوس، 2004، صفحة 33)

— زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض الطويلة الأجل (زيادة الأموال الدائمة).

— التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية (انخفاض الأصول الثابتة).

- العوامل التي تغير في حجمه بالنقصان: من أهم العوامل نجد:

— اقتناء أصول إنتاجية جديدة (زيادة الأصول الثابتة).

— تسديد القروض الطويلة الأجل (انخفاض الأموال الدائمة).

— نقصان قيمة الأموال الخاصة (انخفاض الأموال الدائمة).

على العموم هناك ثلاث حالات يمكن أن يظهر عليها رأس المال العامل، وهي الوضعيات التالية:

(مبارك لسلوس، 2004، صفحة 33)

- رأس المال العامل موجب ($FR > 0$): وهي الحالة المفضلة، وتعني أن الأصول ممولة بأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة.

- رأس المال العامل يساوي الصفر ($FR = 0$): وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها المتداولة من مواردها القصيرة الأجل وهو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى، وهذا لا يمكن أن يطول لكون دورة الاستغلال غير مستقرة.

- رأس المال العامل سالب ($FR < 0$): هذا يعني أن الأموال الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الأجل القصيرة من تسديد المستحقات، أي عدم توفر السيولة اللازمة ويدل على ضعفها المالي. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 74)

ج- مفاهيم أخرى لرأس المال العامل: لقد استعملت مفاهيم أخرى لرأس المال العامل لدى بعض الاقتصاديين، وهي: (إسماعيل عرباجي، 2004، الصفحات 249-251)

- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة.

ويحسب بالعلاقات التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

العلاقة (01)

وبتعويض الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

$$\text{الأموال الخاصة} = \text{الخصوم} - \text{مجموع الديون.}$$

وبتعويض الأصول الثابتة بالعلاقة التالية:

$$\text{الأصول الثابتة} = \text{الأصول} - \text{الأصول المتداولة.}$$

يتم الحصول على العلاقة التالية: العلاقة (02)

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون.}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.

- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة. ويمكن توضيح ذلك في العلاقات التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة.}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة.}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة (طريق النمو أم التدهور).

- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمويل رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب على أساس العلاقات التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص.}$$

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{الدينون الطويلة الأجل} + \text{الدينون القصيرة الأجل.}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت بها أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالمؤسسات الأخرى.

- العوامل المؤثرة في رأس المال العامل: يمكن تحديد العوامل المؤثرة في رأس المال العامل من خلال عرض النقاط التالية: (مبارك لسلوس، 2004، صفحة 32)
- دورة الاستغلال: نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال، فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح، فمثلا المؤسسات الصناعية فهي تملك دورة استغلال طويلة.
- التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتميز بنشاط لا موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).
- حجم نشاط المؤسسة: فكلما كان حجم نشاط المؤسسة كبيرا، كلما كان الاحتياج إلى رأس المال العامل كبيرا.
- طبيعة نشاط المؤسسة: فرأس المال العامل مرتبط بحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.

2.3.- احتياجات رأس المال العامل:

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير مجموعة العناصر من المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل (متجددة)، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة. هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل. (ناصر دادي عدون، 1998، صفحة 50)

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح ديونا قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها وتسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال. (مبارك لسلوس، 2004، صفحة 35)

ويمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل كما يلي: (لبيهي حسين، 1999، صفحة 20)

"الاحتياج في رأس المال العامل يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطى عن طريق الموارد الدورية".

"كما يمكن أخيراً تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة الاقتصادية (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ما عدا القروض البنكية)". (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 148)

ومنه يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل وفقاً للعلاقة التالية:

العلاقة (1)

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة.}$$

وبما أن نشاط المؤسسة خلال دورة الاستغلال هو في تغير مستمر مع ثبات رأس المال العامل، فإن أهمية رأس المال العامل في ظل هذا التغير تصبح ضرورة ملحة. وفي هذا الإطار بالذات، توضح الحاجة إلى رأس المال العامل وذلك عندما لا تستطيع موارد الدورة تغطية كل هذه الاحتياجات (مبارك لسلوس، 2004، صفحة 36)

- حساب احتياجات رأس المال العامل: احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال الذي لم يتم تغطيته من مصادر تمويل لأقل من سنة، وينتج بمقارنة العنصرين من العلاقة. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 74)

- على مستوى الميزانية: وبحسب بالعلاقة التالية:

العلاقة (2)

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصافية}).$$

- التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل: تأخذ احتياجات رأس المال العامل الحالات والوضعيات التالية: (مبارك لسلوس، 2004، صفحة 33)

- احتياجات رأس المال العامل موجبة ($BFR > 0$): هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة.

أي أن المؤسسة هنا في حاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

- احتياجات رأس المال العامل تساوي الصفر ($BFR = 0$): وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، وبالتالي كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات أي حالة التوازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة.

- احتياجات رأس المال العامل سالبة ($BFR < 0$): معناه أن احتياجات الدورة أصغر من موارد الدورة أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، كما أن المؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيرها لمواجهة الأخطار.

-العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل: يمكن تحديد العوامل المؤثرة النقاط التالية: (محمد الزين خاف ربي، 2002، صفحة 243)

- طبيعة النشاط: يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال وهذا حسب طبيعة النشاط، فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون الاحتياج مرتفع، ويكون مبلغ المخزونات مرتفع.

- الاستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة، يكون الاحتياج ضعيف وسلب في بعض الأحيان.

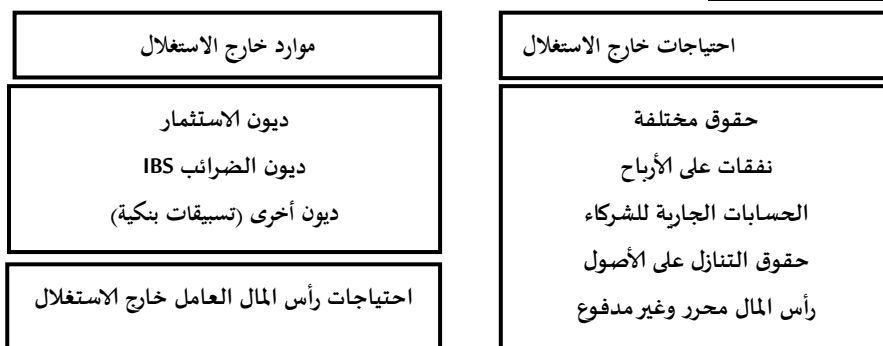
- مفاهيم أخرى للاحتياجات رأس المال العامل: لقد استعملت مفاهيم أخرى للاحتياجات رأس المال العامل لدى بعض الاقتصاديين، وهي كالتالي: (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 75)

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: يمكن أن نلخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مخطط مكونات احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	
احتياجات الدورة	موارد الدورة
مخزونات	شيكات مستلمة
حقوق الاستغلال	ديون الاستغلال إجراءات مقيدة
مصاريف مقيدة سلفا	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال
متعلقة بالاستغلال	

المصدر: ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قرية معمر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن احتياجات رأس المال العامل متعلقة بالاستغلال فقط، والهدف من معرفته هو تحديد احتياجات الاستغلال حتى يمكننا تحليل وضعية المؤسسة بصفة دقيقة.

الشكل رقم (03): مخطط مكونات احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

المصدر: نفس المرجع أعلاه، ص75.

وفي الواقع توجد صعوبات للتمييز بين الموارد والاستخدامات المتعلقة بالاستغلال وخارج الاستغلال، وبصفة عامة فإن احتياجات رأس المال العامل للاستغلال أهم بدرجة كبيرة من احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، لأنه لا يعبر على طبيعة ولا حجم نشاط المؤسسة. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 76)

3.3- حساب الخزينة:

إن الخزينة هي التي يمكن أن تظهر لنا بصفة جيدة التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية لأنها تشمل التوازنين السابقين، وهما رأس العامل الدائم (الصافي) واحتياجات رأس العامل (المتداول). وحساب الخزينة ما هو إلا الفرق بين الموارد المستعملة لتحويل نشاط المؤسسة والاحتياجات المتعلقة بذلك. (إسماعيل عربايجي، 2004، صفحة 253) ومنه يمكن استخلاص العلاقة التالية:

العلاقة (1)

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

ولقد ذكرنا سابقا أن الخزينة هي الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها. إذن حسب هذا التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الإستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية.

وعليه فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية:

العلاقة (2)

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية.

- التفسير المالي للخزينة (وضعية الخزينة): تعرف الخزينة بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وانطلاقاً من هذه العلاقة يمكن استنتاج وضعية الخزينة للخزينة بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل فنجد: (O. Boukhezar, 1983, p. 211)
- الخزينة موجبة ($TR > 0$): أي هناك توازن مالي جيد، وتطرح المؤسسة مشكلة الربحية، أي فائض معطل وبالتالي عليها معالجة هذا الأمر إما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل التسديد. (لبيهي حسين، 1999، صفحة 22)
- الخزينة سالبة ($TR < 0$): وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كلياً وهي في حالة عجز، وهذا ما يطرح مشاكل مثل: (التكاليف الإضافية...). ولهذا يجب على المؤسسة تحصيل حقوقها وأموالها من الزبائن أو تطلب قرضاً من البنك، مما يوجب عليها تقديم معلومات عن وضعيتها المالية أو يطلب منها تمديد آجال ديونها، أو التنازل عن بعض استثماراتها.
- الخزينة تساوي الصفر ($TR = 0$): هذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية.

4.3- المؤشرات الأساسية لتقييم الخزينة:

إن من أهم المؤشرات التي تستخدم لمعرفة التغيرات التي تطرأ على الخزينة وعرض أسبابها، نجد النسب المالية التي هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا (وقد تستعمل نسب أخرى بالكميات أو الوحدات المادية)، هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة عليها. (ناصر دادى عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 51) ومن أهم النسب المالية التي تستعمل لتقييم الخزينة نجد:

- نسب السيولة: عرفت السيولة على أنها القدرة على تسهيل أي أصل وتحويله إلى نقدية بسرعة وبأقل تكلفة. ⁽⁴⁷⁾ وعليه فإنه هناك عدة نسب تستعمل لقياس السيولة الضرورية لنشاط المؤسسة،

أهمها ما يلي: (إسماعيل عرباجي، 4) نسبة سيولة أصول المؤسسة = الأصول المتداولة / مجموع

- سيولة عناصر الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية:

وكلما كانت هذه النسبة أكبر من 0,5 فإن ذلك يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وهذه الحالة جيدة ومثالية. وكما لاحظت مهمة أيضاً لا بد أن تكون هذه النسبة في المؤسسات التجارية أكبر من 0,5 بكثير ونقص ذلك أن هناك استثمار مستهلك وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلباً (لأنه قديم).

- نسب السيولة العامة: تحسب من $\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة}}$

يتضح من خلال هذه النسبة أن هناك جزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة تحقيق نسبة أكبر من 1.

- إذا كانت النسبة أقل من 1 فعلها مراجعة هيكلها المالي بزيادة ديونها الطويلة الأجل أو رفع من رأس مالها الخاص أو تخفيض من ديونها القصيرة الأجل.

- إذا كانت النسبة أكبر من 1 فإن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها القصيرة الأجل والحصول على قروض جديدة.

- نسب السيولة المختصرة (نسب الخزينة العامة): وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم الغير الجاهزة} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الديون القصيرة الأجل}$

ويمكن تسميتها بنسبة الخزينة العامة وتعتبر أكثر دقة من النسبة الأولى، بحيث تحسب بعد حساب نسبة السيولة العامة للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة من المؤسسات ذات مخزون بطيء الدوران. ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة جدا، ولابد أن تكون محصورة ما بين [0,3 - 0,5].

- نسب السيولة الحالية (نسب الخزينة الآنية): وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$

ويمكن تسميتها أيضا بنسبة الخزينة الفورية أو الآنية، فبواسطة هذه النسبة يمكن المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في فترة معينة وبين الديون قصيرة الأجل، وتكون هذه النسبة على الأقل تساوي 1 في حالة توفر المؤسسة على وقت قصير جدا في ديونها القصيرة الأجل، وفي حالة وجود ديون لمدة استحقاق تزيد عن الشهر فإنها تقل عن 1. ويستحسن أن تكون محصورة بين [0,25 - 0,33].

(ناصر ب- نسب النشاط: تهتم عادة هذه النسبة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح. وتتكون من: دادي عدون، عيبرات مقدم، 2008، صفحة 82)

- دوران المخزون: هذا المؤشر يعبر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى السيولة ومنه دخول الأموال إلى الخزينة، إذ أن ارتفاع دوران المخزونات يدل على الحركة النشطة للبضاعة مما يؤدي إلى توفير مواد للخزينة. والعكس أي في حالة التطور البطيء لدوران المخزون يؤدي هذا لخروج الأموال منها. ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة دوران المخزون = المخزون المتوسط / الاستهلاك السنوي.

المخزون المتوسط = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2.

حيث أن المخزون المتوسط

- نسبة دوران العملاء: يستعمل هذا المعدل كمؤشر حول مدى قدرة المؤسسة على تحويل أرصدة

العملاء إلى نقدية خلال مدة دوران العملاء = (العملاء + أوراق القبض) / 90 / مبيعات الفصل الأخير.

- نسبة دوران الموردين: الائتمان الذي تستفيد منه المؤسسة من موردها خاضع للاستعمال التجاري للمؤسسة، ولا يمكنها فرض شروط الدفع إلا إذا كانت في حالة قوة. وائتمان الموردين يساعد المؤسسة

من تمويل جزء من أصول مدة دوران الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) / 90 / مشتريات الفصل

إن مدة دوران العملاء والموردين في المؤسسة وفي الحالات العادية يجب أن لا تتجاوز 3 شهور أي 90 يوما، إذن فالديون الممنوحة للعملاء التي تظهر في حساب الزبائن وأوراق القبض يجب أن تتساوى مع قيمة مبيعات الفصل الأخير ونفس العملية بالنسبة للموردين أي الاستفادة من الموردين بديون مدة 3 شهور بقيمة مشتريات الثلاثي الأخير.

4- تدفقات الخزينة:

تعتبر الخزينة في المفهوم التقليدي هي الفرق بين المصادر والاحتياجات أي أنها باقية، وبالتالي لا تعطينا أي تفسير عن طريقة تشكل هذه الخزينة، لذا سنلقي الضوء على طريقة تشكل الخزينة من وجهة نظر التدفقات النقدية. وتتمثل تقدير التدفقات النقدية الوظيفية الأساسية للمحاسبة في تقديم المعلومات وقياس أداء المؤسسة وتقييم الوضع المالي، ودفع الضرائب واستخدام تحليلات مالية لإدراك العائد خلال كمية محدودة من المبيعات مخصصا منها النفقات، ويشار لهذا الاتجاه دائما على أنه طريقة الاستحقاقات.

يضع المدير المالي على جانب الآخر تأكيد أولي على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة كوسيلة للتخطيط، للتأكد على إمكانية الوفاء بالالتزامات والمتطلبات الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة، ويستخدم هذه الطريقة لإدراك العائدات والنفقات.

1.4- مفهوم التدفقات النقدية:

عادة ما تقوم المؤسسات بإعداد ما يسمى بقائمة التدفق النقدي "جدول المقبوضات والمدفوعات" والتي توضح تفصيليا مصادر الحصول على الأموال "التدفقات الداخلة والمتمثلة في المقبوضات"،

- وكذلك مصادر السداد للأموال النقدية "التدفقات الخارجة والمتمثلة في المدفوعات"، وبالتالي توضح الفائض أو العجز النقدي الناتج من مقابلة التدفقات. (محمد الصبري،، 2008، صفحة 60)
- تعريف التدفق النقدي: يقصد بالتدفق النقدي على أنها حركة الموارد النقدية التي تمتلكها المؤسسة منذ لحظة الحياة واستعمالها لهذه الموارد النقدية في المجالات المخصصة وعودتها كموارد نقدية، أي أن هذه الدورة تتمثل في (موارد نقدية استعمال هذه الموارد تحولها إلى مدفوعات تسويق وبيع المنتجات استلام هذه الموارد على شكل مقبوضات). (خالص صافي صالح،، 2003، صفحة 126)
- ومهما كانت التدفقات النقدية سواء كانت داخلة مثل: (تسديدات الزبائن والقروض البنكية...)، أو تدفقات خارجة مثل: (تسديدات القروض ودفع أجور العمال...)، فإنها تتعلق بطريقة مباشرة بالخزينة أي أنها تنطلق منها وتعود إليها، وهنا يحدث اندماج لكل من المقبوضات والمدفوعات.
- تصنيف التدفقات النقدية: يتطلب تنفيذ أي مشروع إنفاق مبالغ نقدية، كما يترتب على تشغيله تحقيق وإنفاق موارد نقدية، والتدفق النقدي قد يكون خارجا أو سالبا مثل: (الإنفاق الاستثماري والمصروفات النقدية الدورية التي يتحملها المشروع)، وقد يكون التدفق النقدي داخلا أو موجبا ويتمثل في الإيراد النقدي من المبيعات وغيرها. وفي مجال الإنفاق يتم التفرقة بين كل من الإنفاق الاستثماري أو التدفق النقدي الاستثماري والإنفاق أو التدفق النقدي الجاري (عاطف وليم أندراوس، 2008، صفحة 264)
- الإنفاق الاستثماري: وهو تدفق نقدي خارج، ويتكون من الآتي: (عاطف وليم أندراوس، 2008، صفحة 265)
- الاستثمار المبدئي: ويشمل الإنفاق الاستثماري اللازم لإقامة وبناء المشروع حتى يصبح جاهزا للتشغيل والإنتاج.
- إنفاق استثماري لازم لبدء المشروع لفترة تشغيلية: ويتمثل في صافي رأس المال العامل.
- الإنفاق الجاري النقدي: وهو الإنفاق الذي يستلزم تشغيل المشروع سنويا طوال عمره الإنتاجي، ويطلق على هذا الإنفاق تكاليف التشغيل السنوية، ولا يدخل فيها الفوائد وأعباء الاستهلاك، ويطلق على هذا البند التدفقات النقدية الخارجية الجارية السنوية. وفي مجال التدفقات النقدية الداخلة للمشروع، تعتبر الموارد المالية التي تتدفق على المؤسسة من بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها للغير هي الأهم على الإطلاق ومن ثم تعتبر أهم عناصر التدفقات النقدية الداخلة، وبجانب المبيعات تمثل القيمة المتوقعة للمشروع كخردة في نهاية عمره الإنتاجي مصدرا ثانيا للتدفقات النقدية الداخلة.

وتجدر الإشارة أن ما يدخل في تقدير التدفقات النقدية سواء كانت داخلية أو خارجية هي التدفقات النقدية الفعلية وليست التدفقات المحاسبية، إذ يترتب على التدفقات النقدية تحرك فعلي للنقود يتمثل في دخول نقدية للمؤسسة فيما لو كانت التدفقات داخلية (كالمبيعات النقدية)، أو خروج للنقود فيما لو كانت التدفقات النقدية خارجة. بينما يختلف الوضع في المفهوم المحاسبي حيث ليس بالضرورة أن كل ما يدرج ضمن إيرادات المؤسسة أو ضمن مصروفاتها يترتب عليه تحركات فعلية للنقدية (عاطف وليم أندراوس، 2008، صفحة 265)

2.4.- جدول تدفقات الخزينة: في ظل اندماج معظم اقتصاديات العالم في ما يعرف بالعمولة، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة التغيرات، وهذا من خلال إجراء إصلاحات على النظام المحاسبي الجزائري بجعله يستجيب للتحويلات الاقتصادية الراهنة، ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومعايير المحاسبة الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية.

- مفهوم جدول تدفقات الخزينة: جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.

ويعتبر جدول تدفقات الخزينة كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا في المؤسسة الاقتصادية) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو.

ويهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة. (إلياس بن سامي، يوسف قريشي، 2006، صفحة 204)

- تقسيمات ومكونات جدول تدفقات الخزينة: ينقسم جدول تدفقات الخزينة من نشاطات الاستغلال والاستثمار والتمويل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة الفترة من إلى

أولاً: التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)		
صافي الربح	**	***
يضاف: الاستهلاك	**	
الزيادة في الضرائب المؤجلة	**	
النقص في الأصول المتداولة	**	
الزيادة في الخصوم المتداولة	**	
يخصم: الزيادة في الأصول المتداولة	(**)	
النقص في الخصوم المتداولة	(**)	
صافي التدفقات النقدية في العمليات		
ثانياً: التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		
يضاف: النقص في الأصول الثابتة	**	***
يخصم: الزيادة في الأصول الثابتة	(**)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
ثالثاً: التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
يضاف: الزيادة في الديون طويلة الأجل	**	***
الزيادة في رصيد الأسهم	**	
يخصم: النقص في الديون طويلة الأجل	(**)	
النقص في رصيد الأسهم العادية	(**)	
التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم	(**)	
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية		
صافي الزيادة أو النقص في النقدية (أ + ب + ج)	****	

المصدر: عاطف وليم أندراوس، نفس المرجع السابق، ص 69.

التعليق:

وبناء على الجدول رقم (01) يتكون جدول تدفقات الخزينة حسب المصادر من ما يلي: (عاطف

وليم أندراوس، 2008، صفحة 66)

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والمتولدة عنها منتجات وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة لا بنشاطات الاستثمار ولا بنشاطات التمويل).
- تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستثمار (الأنشطة التي تتولد عن عمليات دفع أموال من أجل شراء أجهزة ومعدات أو شراء أسهم وسندات طويلة الأجل...).
- تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن المتحصلات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال...). ويمكن إظهار الكيفية التي تؤثر بها كافة أنشطة المؤسسة الاستغلالية والاستثمارية والتمويلية على رصيد النقدية بالمؤسسة.

الجدول رقم (02): تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة الاستغلالية	المبيعات النقدية. تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من العملاء).	المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات للموردين). سداد المصروفات التشغيلية.
الأنشطة الاستثمارية	بيع الأصول الثابتة. بيع استثمارات طويلة الأجل.	شراء أصول جديدة. استثمارات طويلة الأجل.
الأنشطة التمويلية	القروض والسندات. إصدار أسهم جديدة.	إعادة سداد الديون، التوزيعات. إعادة شراء أسهم.

المصدر: عاطف وليم أندراوس، نفس المرجع السابق، ص 65.

التعليق:

يتضح من الجدول رقم (02) أن جميع أنشطة المؤسسة من استغلالية واستثمارية وتمويلية، يترتب عليها تحقق تدفقات نقدية داخلية وخارجية تؤثر إيجابا أو سلبا على الرصيد النقدي للمؤسسة. وتعد المؤسسة بغرض معرفة نمط التدفقات النقدية الخاصة بها ما يسمى بقائمة التدفق النقدي التي توضح أثر التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي للمؤسسة في نهاية الفترة، وتبعاً لذلك فهي قائمة تعتمد أساساً على كافة المعلومات الواردة بكل من قائمة الدخل والميزانية العمومية.

- أهمية جدول تدفقات الخزينة: تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة في بعض النقاط التالية:
- وسيلة يعتمد عليها مسؤول الائتمان عند تحليله لاحتياجات التمويل للمؤسسة.

- وسيلة لاختبار والتأكد من فعالية القرارات المتخذة من طرف المؤسسة، ومعرفة مراكز القوة والضعف فيها.
- أداة مهمة في التشخيص والتسيير المالي ووسيلة ضرورية للتقدير.
- وسيلة يعتمد عليها من الأطراف الخارجيين للحكم على التسيير المالي للمؤسسة.
- أداة تساعد على دراسة وفهم حركة التدفقات المالية الداخلة والخارجة في المؤسسة الاقتصادية.
- فوائدها: **جدول تدفقات الخزينة:** بالإضافة إلى هذه الأدوار السابقة فإن جدول تدفقات الخزينة يعتبر أيضا ذا فائدة خصوصا في الحالات التالية: (مفلح محمد عقل، 1995، صفحة 326)
- أداة تحليل وتفكيك مكونات الخزينة من خلال نشاطات المتولدة عن الاستغلال، الاستثمار ونشاطات التمويل.
- بيان عن الكيفية التي حصلت منها المؤسسة على النقد سواء في عمليات الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل.
- وسيلة لكسب الثقة بين المؤسسة والأطراف الخارجيين، بحيث أنها تقدم معلومات عن فلسفة الإدارة المالية للمؤسسة.
- أداة تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح.
- بيان أسباب لجوء المؤسسة إلى الاقتراض والمبالغ التي تم اقتراضها.
- بيان الكيفية التي استخدم فيها النقد المتوفر في المؤسسة سواء في عملية التشغيل أو الاستثمار أو التمويل.

3.4- عرض جدول تدفقات الخزينة:

- حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة وهما:
- **هيكل جدول تدفقات الخزينة (الشكل البسيط):** هي عبارة عن جداول التمويل والتي تتميز بخاصية التنظيم، وهذا من أجل تحليل أجزاء تغيرات الخزينة المقدرة خلال الدورة المحاسبية. وهذه الجداول تلقي الضوء على تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستغلال وتظهر أيضا كل من تدفقات الخزينة المتولدة عن نشاط الاستثمار والتمويل. وبالتالي تقسم جداول تدفقات الخزينة إلى ثلاث عمليات: عمليات الاستغلال، الاستثمار والتمويل. والجدول الآتي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (03): شكل بسيط لجدول تدفقات الخزينة

نشاط الاستغلال
نواتج الاستغلال - تكاليف الاستغلال - تغيرات احتياجات رأس المال العامل
= تدفقات الخزينة المتولدة عن نشاطات الاستغلال
+ نواتج خارج الاستغلال - تكاليف خارج الاستغلال - تغيرات احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (ماعداء الديون والحقوق على القيم الثابتة)
= (A) تدفقات الخزينة المتولدة عن النشاط
نشاط الاستثمار
- تحصيلات القيم الثابتة + التنازلات عن القيم الثابتة (سعر التنازل) + تغيرات الديون والحقوق عن القيم الثابتة
= (B) تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار
نشاط التمويل
زيادة رأس المال النقدي + قروض جديدة - تسديد القروض
= (C) تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل
الخزينة
- الخزينة عند الإقفال الخزينة عند الافتتاح
= تغير الخزينة = (A + B + C)

Source : G. Langlois, M. Mollet, OP Cit, p 107.

- علاقة التوازن في جدول تدفقات الخزينة: يتكون جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من كل من التدفقات التالية:

- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستغلال A
- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستثمار B
- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات التمويل C
- التغير في الخزينة D

$$A-B+C = D$$

ومنه فإنه تظهر من الجدول العلاقة التالية:

وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتعتبر المعيار المناسب في الحكم على درجة سيولة المؤسسة الاقتصادية. وإذا افترضنا الآن أن العلاقة السابقة تؤول للصفر،

$$A-B+C = 0$$

فإنها تصبح كما يلي:

$$A-B = -C$$

وعليه لابد من دراسة الرصيد (A-B) لتصبح العلاقة كما يلي:

ونقصد بالعلاقة التالية: أن مبلغ تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات التمويل (C) تعتمد على الطريقة التي تم بها تغطية نشاطات الاستثمار (B) بواسطة عمليات الاستغلال (A)، حيث أنه إذا كان: - إذا كان $A-B > 0$: المؤسسة لها القدرة على تمويل استثماراتها بواسطة النشاط المتولد عن عمليات الاستغلال. وهنا المؤسسة على غنى من طلب رؤوس أموال خارجية أو قروض من البنوك أو رفع من رأس المال.

- إذا كان $A-B < 0$: المؤسسة ليست قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة عملية الاستغلال وهذا من خلال دورة عملية النشاط، في هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تقوم بالإجراءات التالية:

- تتنازل عن جزء من الاستثمارات الغير المرتبطة بعملية الإنتاج.
- ترفع من رأس المال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم جديدة.
- الحصول على قروض جديدة.
- الحصول على إعانات الاستثمارات.

- إذا كان $A-B = 0$: هي حالة استثنائية والتي تعني أن المؤسسة تقوم بتمويل نشاطات استثماراتها بواسطة نشاط الاستغلال وبصفة مثلى، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة للاقتراض من أجل تنشيط الاستثمارات أو زيادة رأس المال.

5. خاتمة:

إن المفهوم الحديث للخزينة لا يقتصر على السيولة والمساهمات البنكية فقط، بل يتعدى إلى السيولة الكامنة وقدرات التمويل الغير المستعملة من طرف المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن وظيفة الخزينة تكتسي بعدا جديدا يضمن مرونتها ويحقق غاياتها الإستراتيجية، إلا أن هذا يثير صعوبات جديدة بحيث تصبح مهمة مسير الخزينة لا تتعلق فقط بقرارات بسيطة على المدى القصير، بل تصبح تخص التسيير طويل المدى والتخطيط الاستراتيجي ولذا يتلشى الفرق بينها وبين الوظيفة المالية. ويعتبر الهدف الأساسي للمصالح المالية في أي مؤسسة هو كيفية الحصول على الأموال وكيفية تسييرها من أجل ضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة، ومن أهم العناصر التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في تسيير أموالها هي الخزينة التي تعتبر عنصرا هاما تضبط المؤسسة من خلاله تدفقاتها الداخلة والخارجة.

وتمثل الخزينة واحدة من أهم مؤشرات التسيير والتحليل المالي ومقياس لقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصير وذلك بمعرفة مدى الخزينة، إذا نستنتج أن الخزينة هي إحدى الوسائل المهمة والأساسية لعمل المسير المالي خاصة في تحديد الاحتياجات والاستحقاقات، وبالتالي فهي مركز جميع التدفقات النقدية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة الاقتصادية.

6. النتائج:

- لكي تستطيع المؤسسة الاقتصادية تسيير التدفقات النقدية يجب أن تتوفر على هياكل ومصالح لتسيير ومراقبة هذه العلاقات من أجل تحديد تكاليفها وإيراداتها، وهنا يأتي دور الخزينة في تحديد تغيرات الخزينة.

- تتميز حركة التدفقات النقدية بالدقة ويجب أن تجري بصفة منظمة بحيث تسمح باستمرار نشاط المؤسسة الاقتصادية في ظروف ملائمة، ولا تكون مراقبة هذه التدفقات النقدية والحكم على السياسات المتخذة فيها إلا بواسطة مصلحة مكملة لمصلحة المحاسبة المحددة للتكاليف والإيرادات، وهذا هو موضوع التسيير المالي الذي يتخذ الخزينة كأساس ودعامة له بحيث تلعب الخزينة دوراً هاماً في المؤسسة الاقتصادية من حيث التحكم في التدفقات النقدية للمؤسسة.

- توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن التسيير الفعال للخزينة لا يتحقق إلا من خلال التسيير الأمثل للموارد المالية للمؤسسة الاقتصادية، وبالتالي ضمان الموارد اللازمة في الوقت المناسب، والوصول إلى هذه الوضعية مرهون أولا، بتطبيق تقنيات التسيير الحديثة التي بها يتم معرفة الوضعية المالية

للخزينة، ثم ثانيا الفعالية باتخاذ القرارات المالية التي يتخذها مسير المؤسسة في كل حالات الخزينة، وخاصة ما يتعلق بتوظيف فوائض الخزينة التي تمكن المؤسسة من تحقيق عوائد إضافية وتساعد على تفادي الوقوع في حالات العجز المستقبلية.

- كل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة والمتعلقة بكل جوانب نشاطها ينعكس أثرها المباشر على الخزينة.

المقترحات:

- العمل على اختيار البنوك التي تتعامل معها المؤسسة من أجل تسيير الخزينة.
- العمل على توظيف المالي الملائم من خلال تنويع التوظيف بالعملات الأجنبية والاستفادة من تغيرات أسعار الصرف.
- الاهتمام أكثر بشؤون السيولة في المؤسسة، والاحتفاظ بسيولة ملائمة تمكنها من مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل.
- القضاء على مشكلة الأمية الحاسوبية ونشر الثقافة المعلوماتية بين فئات المجتمع.

7. قائمة المراجع

- 1-A. Capiez. (1994). , *élément de gestion Financière*, , Paris: 4ème édition, Masson,.
- 2-G. Langlois, M. Mollet. (2011). , *Manuel de gestion financière*. Alger: Berti éditions.
- 3-G. Noel, C. Genvieve. (1981). , *La trésorerie dans L'Entreprise*, , paris: publi-union édition,.
- 4-J.Y. Eglem, A. Mikol. (1992). , *Mécanisme financier de l'entreprise*. Paris: 6ème édition, DUNOD.
- 5-O. Boukhezar. (1983). , *Equilibre financier des entreprises*. Lyon: Presses universitaires.
- 1-أحمد بوراس. (2008). ، تمويل المنشآت الاقتصادية. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع,.
- 2-إسماعيل عرباجي. (2004). ، اقتصاد المؤسسة (أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل)،. الجزائر: الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، .
- 3-الطاهر لطرش. (2004). *تقنيات البنوك*، ، . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 4-المتولي سند عرفه. (بدون سنة). ، الإدارة المالية. اليمن: منشورات دار جامعة صنعاء,.
- 5-إلياس بن سامي، يوسف قريشي. (2006). ، *التسيير المالي "الإدارة المالية: دروس وتطبيقات"*. الأردن: الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع,.
- 6-بخلوة باديس. (2001). ، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة الاقتصادية، ، . مذكرة الماجستير. سطيف، قسم إدارة الأعمال,.
- 7-بوشاشي بوعلام. (1997). ، *المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال*، الطبعة الثانية، ، . الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- 8-خالص صافي صالح. (2003). *تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة*، ، . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9-عاطف وليم أندراوس. (2008). ، *التمويل والإدارة المالية للمؤسسات*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 10-لبيهي حسين. (1999). ، *لخلف عثمان، التسيير المالي*,. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، .
- 11-مبارك لسوس. (2004). ، *التسيير المالي* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- 12- محمد الزين خاف ربي. (2002). ، تقنيات المحاسبة. الجزائر: الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار ابن رشد للنشر والتوزيع.
- 13- محمد الصيرفي. (2008). إدارة المال وتحليله هيكله . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 14- مفلح محمد عقل. (1995). ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- 15- ناصر دادي عدون. (1998). ، اقتصاد المؤسسة. الجزائر: الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة.
- 16- ناصر دادي عدون، عبرات مقدم. (2008). دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، . الجزائر: ديوان المحمدية العامة، ..
- 17- هوام جمعة. (2002). تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا لدليل المحاسبي الوطني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.